

الجلسة 6: توفير بيانات مفصلة ومتاحة وفي الوقت المناسب

مذكرة معلومات أساسية

مقدمة

يعمل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على حشد جهود الحكومات وأصحاب المصلحة والمنظمات والتعاون من أجل التصدي لتحديات الهجرة وتحسين إدارتها من خلال نهج شامل للحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله. ويؤكد الاتفاق العالمي للهجرة من خلال تكريس هدفه الأول لمسألة البيانات، على أهمية الجهد الجماعي لتعزيز جمع البيانات وتحليلها ونشرها، مما يتيح اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة. وعلاوة عن موضوع البيانات، تتطرق الجلسة السادسة أيضاً إلى الهدف الثامن من أهداف لاتفاق العالمي: "إنقاذ الأرواح البشرية وبذل جهود منسقة على الصعيد الدولي بشأن المهاجرين المفقودين"؛ والهدف التاسع: "تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين".

إن تبني نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره يسمح بفهم شامل لاتجاهات الهجرة داخل المنطقة العربية. كما أن إشراك المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من أصحاب المصلحة، يُسهّل جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بشكل فعال وشامل. ويمكن هذا المنظور الكليّ صانعي القرار من تحديد أنماط الهجرة ودوافعها ومواطن ضعفها، وبالتالي إرشاد التدخلات الهادفة واستجابات السياسات ذات الصلة.

ويتطلب اتباع النهج الشامل للحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأكمله المشاركة الفعالة لمختلف أصحاب المصلحة في إدارة الهجرة. وتلعب الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والنقابات العمالية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وغيرها أدواراً فريدة في جمع البيانات وتحليلها ونشرها. كما أن تعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة، يعزز الاستفادة من خبراتهم ومواردهم لتعزيز جودة بيانات الهجرة وموثوقيتها.

واليوم، تشهد جميع بلدان المنطقة تقريباً هجرة دولية، باعتبارها بلدان منشأ وعبور ومقصد. وعلاوة على ذلك، تأثرت المنطقة العربية بشدة بالنزاعات التي طال أمدها والعنف والتدهور البيئي، مما زاد من تعقيد تدفقات الهجرة في المنطقة. وبما أن الهجرة الدولية داخل المنطقة وخارجها تحظى باهتمام متزايد باعتبارها قضية ناشئة ذات تأثير عالمي، فقد ازداد الطلب على بيانات دقيقة ومصنفة لتقييم مستويات واتجاهات تنقل السكان وآثارها المتعددة الأوجه على التنمية.

تُعتبر الهجرة الدولية، سواء كانت طوعية أو قسرية، مجالاً مهماً من مجالات السياسة العامة في المنطقة العربية. وقد أظهرت المنطقة العربية ديناميكية كبيرة في الهجرة الدولية، حيث استضافت **41.1 مليون** مهاجر. وتضم مجموعة متنوعة من السكان بما في ذلك العمال المهاجرين، والطلاب الدوليين، والأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، وطالبي اللجوء، واللجوءين في عام 2020 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

لقد برزت المنطقة العربية كنقطة عبور هامة للمهاجرين الهاربين من المصاعب الناجمة عن النزاعات والصعوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والتدهور البيئي. بالنسبة للكثيرين أصبحت رحلة الهجرة من المنطقة وإليها بمثابة قصة مروعة من اليأس والخطر وعدم اليقين. وفي كل عام، ينطلق آلاف المهاجرين في هذه الرحلات المحفوفة بالمخاطر، ونتيجة لذلك، يلقي العديد من المهاجرين حتفهم أو يفقدون أثناء محاولاتهم بحثاً عن حياة أفضل. وفي المنطقة العربية تحديداً، وثق مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة أكثر من **33,285** حالة وفاة واختفاء في الطرق البرية والبحرية.

لقد كانت طرق البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المسارات الوسطى والشرقية، من بين أكثر الطرق التي يجتازها المهاجرون الذين يسعون للوصول إلى أوروبا. ووفقاً للبيانات التي جمعتها "مصفوفة تتبع النزوح" التابعة لمنظمة الدولية للهجرة، وصل أكثر من **292,000** مهاجر إلى أوروبا في عام 2023 عبر الطرق البحرية وتحديداً طرق البحر الأبيض المتوسط وطريق غرب إفريقيا الأطلسي. وبشكل مأساوي، فقد أكثر من **29,591** مهاجراً حياتهم أثناء محاولتهم عبور البحر من شمال إفريقيا إلى أوروبا منذ عام 2014 بحسب "مصفوفة تتبع النزوح". وفي عام 2023، شهدت طرق البحر الأبيض المتوسط العام الذي سجل أعلى عدد من الوفيات منذ عام 2018، حيث تم تسجيل **3,105** حالة وفاة واختفاء على

طول مياهه الغادرة. ومن بين هذه الإحصائيات القاتمة، وقعت **1,878** حادثة قبالة سواحل دول المنطقة العربية، مما يؤكد الحاجة الملحة لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية.

على مدار العقد الماضي، حدثت زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين الذين يعبرون الطريق الشرقي، ومن المتوقع أن يستمر هذا العدد في المستقبل؛ حيث وصل حوالي **97,000** مهاجر إلى اليمن في عام 2023 - بزيادة قدرها **20,000** مهاجر مقارنة بإجمالي الوافدين في عام 2022 (أكثر من 73,000 وافد). ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك ديناميكيات الهجرة داخل القرن الأفريقي والصراع الدائر في اليمن.

هذه الأرقام المتعلقة بالمهاجرين المفقودين لا تؤدي إلا إلى خدش سطح الحجم الحقيقي للمشكلة، حيث إن العديد من حالات الوفاة والاختفاء لا يتم الإبلاغ عنها أو لا يلاحظها أحد. إن الخسائر المستمرة في الأرواح والتحديات المتمثلة في توثيق هذه الوفيات بدقة بمثابة تذكير مستمر بالمعاناة التي تتحملها عائلات المهاجرين المفقودين. بالنسبة للكثيرين، لا يزال البحث عن إجابات بشأن مصير أحبائهم غير ملموس. إن معالجة الثغرات الرئيسية في البيانات المتعلقة بالهجرة من خلال تطوير استجابات وسياسات فعالة أمر ضروري لتحقيق هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة من خلال تسليط الضوء على الحاجة إلى نهج الحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأكمله.

لمحة عامة عن التقدم المحرز

مع بروز الهجرة الدولية في طليعة قضايا السياسات في جميع أنحاء العالم، هناك وعي واهتمام مماثلان بالبيانات والتحليلات الإحصائية والإدارية الموثوقة والتي يسهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب. وغالباً ما يكون هناك نقص كبير في الإحصاءات اللازمة لتوصيف تدفقات الهجرة، ورصد التغيرات على مر الزمن، وتزويد الحكومات وصانعي السياسات بأساس متين لصياغة السياسات وتنفيذها. وتؤدي أوجه النقص الكبيرة في البيانات المبنية على التجربة العلمية والتعاريف غير المتوافقة إلى مقارنات أو تجميعات غير صحيحة، مما يؤدي إلى إصدار أحكام خاطئة وتضليل الرأي العام وصانعي السياسات.

ولا تزال هذه الندرة في البيانات والتحليلات الأساسية المتعلقة بالهجرة الدولية قائمة بسبب المصادر والنظم القديمة أو غير المتوافقة أو غير الملائمة فضلاً عن محدودية القدرات الرقمية المتوفرة لجمع البيانات الموثوقة والتي يمكن الوصول إليها في الوقت المناسب. ويقترن ذلك مع عدم توافر تحليل منهجي للبيانات الموجودة في المنطقة العربية على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، وذلك لأسباب هيكلية وسياسية متنوعة.

ولا تزال هناك تحديات تتعلق بكيفية ضمان اتساق بيانات الهجرة بشكل فعال. ولدى الدول من نفس المنطقة نظم وتعريفات وأساليب متنوعة لجمع البيانات، فضلاً عن أولويات وقدرات متباينة. وهذا بدوره يحول دون إجراء تحليل شامل لفوائد الهجرة وآثارها، فضلاً عن أوجه الضعف المحددة لمجموعات المهاجرين وتقديم المساعدة المفصلة لهم حسب الحاجة. علاوة على ذلك، غالباً ما تفتقر البيانات الموجودة إلى التصنيف حسب العوامل الرئيسية مثل العمر والجنس والجنسية، مما يجعل من الصعب تكييف التدخلات مع الاحتياجات المحددة لمختلف فئات المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاتساق في تصنيف البيانات، مثل اختلاف الفئات العمرية المستخدمة بين مختلف الجهات الفاعلة والآليات والبلدان والمناطق، يعيق القدرة على تجميع البيانات ومقارنتها وتحليلها بفعالية. لهذا فإن وضع تصنيف موحد للبيانات أمر بالغ الأهمية لتعزيز دقة وموثوقية بيانات الهجرة، وتمكين صانعي السياسات وأصحاب المصلحة من فهم المهاجرين بشكل أفضل وتطوير تدخلات هادفة تلبي احتياجاتهم المتنوعة.

كما أن الافتقار إلى التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة التي تجمع بيانات الهجرة يطرح تحديات كبيرة، وتزيد محدودية الوصول إلى البيانات من تفاقم المشكلة. على سبيل المثال، يقيم العديد من السكان المستضعفين في مناطق يصعب على جامعي البيانات الوصول إليها، مثل مناطق النزاع أو مراكز الاحتجاز. ويؤدي هذا الوصول المحدود إلى ثغرات كبيرة في البيانات، مما يجعل من الصعب الحصول على صورة كاملة ودقيقة لأنماط الهجرة وظروفها.

وعلاوة على ذلك، تضيق التحركات غير النظامية عبر الحدود المفتوحة أو التي يسهل اختراقها طبقة أخرى من التعقيد إلى عملية جمع البيانات. كما أن ارتفاع مستوى الهجرة غير النظامية يجعل من الصعب تتبع وتحليل تدفقات الهجرة بدقة، مما يقلل من موثوقية البيانات المتاحة والقدرة على التقاط الحجم الحقيقي لتدفقات الهجرة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يتردد العديد من العمال المهاجرين في مشاركة معلوماتهم بسبب وضعهم القانوني أو الوظيفي غير المستقر في بلدان المقصد. ويؤدي هذا الخوف من التدايعات المحتملة إلى نقص كبير في الإبلاغ وثغرات في البيانات.

وتشمل المصادر التي غالباً ما تستخدم لجمع بيانات الهجرة سجلات السكان، وسجلات غير المواطنين، وسجلات إصدار تصاريح الإقامة والعمل، وسجلات إصدار تصاريح الدخول والخروج، وسجلات معالجة طلبات اللجوء، وسجلات تسوية الأوضاع، وإحصاءات الحدود، والتعدادات، والدراسات الإحصائية للقوى العاملة وغيرها من الدراسات الإحصائية للأسر المعيشية، وسجلات الاعتقال والترحيل. وتشمل هيئات جمع البيانات عادةً مجموعة متنوعة من الإدارات الحكومية (أي وزارات العمل والداخلية والتخطيط)، والمكاتب الإحصائية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات التوظيف والمؤسسات التعليمية والمرافق الصحية وأي مؤسسة أخرى تتعامل مع السكان الذين يشملون المهاجرين. وتشمل استخدامات البيانات الأنشطة المتصلة بالهجرة بدءاً من اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج بشأن هجرة اليد العاملة والحماية والاندماج والأمن وغيرها، وصولاً إلى عدد لا يحصى من العلاقات والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسياسية المعقدة.

وتلعب الحكومات في المنطقة العربية دوراً محورياً في قيادة سياسات ومبادرات الهجرة. وينطوي تبني النهج الشامل للحكومة بأكملها على دمج اعتبارات البيانات في عمليات وضع السياسات. ومن خلال الاستثمار في البنية التحتية للبيانات، وبناء القدرات، والتعاون بين الوكالات، يمكن للحكومات تعزيز قدرتها على رصد اتجاهات الهجرة، وتقييم آثار السياسات ذات الصلة، وصياغة استراتيجيات قائمة على الأدلة لمواجهة تحديات الهجرة بفعالية. وسيوفر هذا التكامل صورة أكثر ثراءً ودقة عن الهجرة.

وعلى الرغم من الفرص التي يوفرها نهج الحكومة بأكملها ونهج المجتمع بأكمله، لا تزال هناك تحديات في جمع بيانات الهجرة واستخدامها. وتشمل هذه التحديات قيود الموارد، وتجزئة البيانات، والقضايا المتعلقة بخصوصية البيانات وحمايتها. ومع ذلك، يمكن لأصحاب المصلحة التغلب على هذه التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها من خلال تبني الابتكار والتكنولوجيا.

تلعب منظمات المجتمع المدني من بين أصحاب المصلحة الآخرين دوراً حيوياً في الدفاع عن حقوق المهاجرين وتوفير الخدمات الأساسية للسكان المهاجرين. إن إشراك مختلف أصحاب المصلحة في إدارة الهجرة يعزز الشفافية والمساءلة والشمولية. ومن خلال دمج وجهات نظر أصحاب المصلحة في عمليات جمع البيانات وتحليلها، يمكننا ضمان استجابة سياسات وبرامج الهجرة لاحتياجات واهتمامات المهاجرين أنفسهم والمجتمعات المضيفة.

الأسئلة التوجيهية

- هل وضعت حكومتكم خطة وطنية لتعزيز جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وإنتاجها ونشرها، واستناداً إلى المعايير الإحصائية الدولية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توضيح العملية. إذا لم يكن الأمر كذلك، يرجى الإشارة إلى ما إذا كان لدى حكومتكم خطط للقيام بذلك.
- هل طورت حكومتكم شراكات أو آليات تنسيق لتعزيز جمع البيانات ونشرها؟
- هل أدرجت حكومتكم أسئلة عن الهجرة في التعداد السكاني أو في مسوحات محددة، مثل مسوحات القوى العاملة والمسوحات الأسرية الأخرى؟
- هل أقامت حكومتكم شراكات مع المنظمات غير الحكومية أو الأوساط الأكاديمية أو مراكز الأبحاث للتعاون في وضع خطة أعمال بحثية خاص بكل بلد؟ ما هي الثغرات والتحديات فيما يتعلق بتوافر وغياب البيانات وضرورة وجود بيانات محددة لدعم الاستجابات السياسية والتشغيلية ذات الصلة؟
- هل طورت حكومتكم آليات لتبادل بيانات الهجرة مع بلدان أخرى، إما كبلدان مقصد أو بلدان منشأ، وكذلك على المستوى عبر الوطني؟